تمهيداً لنقل الأصول من «البترول الوطنية» إلى علامة «Q8» قريباً.. وعمليات التقييم تشمل دراسة أنشطة متاجر التجزئة وخدمات السيارات

تقييم تجاري وتشغيلي شامل لمحطات الوقود الحكومية

أحمد مغربي

في خطوة تعكس تسارع إعادة هيكلة قطاع محطات الوقود داخل الكويت، أعلنت شركة البترول الكويتية العالمية عن طرح ممارسة عامة لتقديم خدمات استشارية متكاملة، تستهدف إجراء تقييم شامل للجوانب التجارية والمالية والتشغيلية لشبكة محطات الوقود، وذلك في توقيت مفصلي يتزامن مع انتقال تشغيل المحطات إلى مظلة الشركة وتعزيز حضورها المؤسسي داخل السوق المحلي.

وأفادت الشركة، في إعلانها الرسمي، بأن الممارسة العامة تهدف إلى التعاقد مع جهة استشارية متخصصة لإجراء تقييم متكامل لأنشطة متاجر التجزئة C-Store وخدمات السيارات عبر كامل شبكة التجزئة التابعة لشركة البترول الوطنية، على أن تنقل مخرجات هذا التقييم إلى شركة البترول الكويتية العالمية (Q8)، بما يوفر أساسا تحليليا دقيقا لاتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على مؤشرات كمية واضحة وقابلة للتنفيذ.

وبينت الشركة أن نطاق العمل يشمل تقديم توصيات تشغيلية وتجارية ومالية محددة تدعم اختيار نموذج التشغيل الأمثل لمحطات الوقود، بما يعزز الكفاءة التشغيلية، ويرفع مستوى الجدوى الاقتصادية، ويواكب متطلبات التحول المؤسسي في قطاع الطاقة، لا سيما في ظل المنافسة المتنامية والتغيرات المتسارعة في أنماط الاستهلاك وخدمات التجزئة النفطية.

ودعت شركة البترول الكويتية العالمية الشركات المؤهلة والراغبة في المشاركة إلى التقديم عبر المنصة التجارية الموحدة للقطاع النفطي، وذلك وفق الإجراءات المعتمدة، وبما يضمن أعلى درجات الشفافية والتنافسية في اختيار الجهة الاستشارية القادرة على دعم هذه المرحلة التحولية.

ويأتي طرح هذه الممارسة في سياق متكامل مع الإعلان الرسمي السابق للشركة بشأن تأسيس شركة البترول الكويتية العالمية ـ شركة مساهمة كويتية مقفلة، مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية، وبرأسمال يبلغ 1,129 مليار دينار، في خطوة استراتيجية تمثل نقطة تحول رئيسية في مسار إعادة تمركز أصول الشركة وعملياتها داخل الكويت.

وكانت الجمعية التأسيسية للشركة قد عقدت بتاريخ 17 ديسمبر 2025 في مجمع القطاع النفطي، لاعتماد إجراءات التأسيس وتعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة الجديدة، حيث أكد الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية، م.شافي طالب العجمي، أن تأسيس الشركة يشكل محطة استراتيجية تعكس التزام «البترول الكويتية العالمية» بتعزيز حضورها المحلي والانطلاق نحو مرحلة جديدة من النمو والتكامل التشغيلي، بما يدعم تنفيذ استراتيجيتها طويلة الأمد في قطاع الطاقة.

يذكر أن تأسيس الشركة جاء متزامنا مع صدور عقدها في الجريدة الرسمية وقيدها في السجل التجاري، تمهيدا لبدء تشغيل محطات الوقود داخل الكويت اعتبارا من مطلع عام 2026، الأمر الذي يفسر توجه الشركة حاليا إلى الاستعانة ببيوت خبرة استشارية متخصصة لضمان انتقال منظم وفعال لنموذج التشغيل، وتعظيم القيمة المضافة لأصول التجزئة النفطية، وترسيخ دورها كلاعب محوري في منظومة الطاقة الوطنية.

بمبلغ إجمالي 8,13 ملايين دينار عن الأسهم القائمة.. بدون أسهم الخزينة

عمومية «البترولية المستقلة» تقرّ توزيع 45٪ نقداً عن 2025

وليد حديد وعبدالله الكندري خلال الجمعية العمومية لشركة المجموعة البترولية المستقلة

عقدت شركة المجموعة البترولية المستقلة أمس، اجتماع الجمعية العامة العادية الـ 49، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بمقر الشركة في منطقة الجابرية، بنسبة حضور مساهمين يمتلكون بحوزتهم 157,027,939 سهما أصالة ووكالة، يمثلون نسبه تبلغ 86,858٪ من إجمالي الأسهم القائمة من رأس المال المصدر والمدفوع والذي يبلغ 180,787,500 سهم بعد استبعاد أسهم الخزينة.

وترأس الاجتماع عضو مجلس الإدارة المفوض من قبل مجلس إدارة الشركة وليد جابر حديد بالحضور، وبحضور عضو مجلس الإدارة ونائب الرئيس التنفيذي عبدالله إبراهيم الكندري، كما حضر الاجتماع كل من: ممثل الشركة الكويتية للمقاصة خالد العمري، وممثل مراقب الحسابات د.شعيب عبدالله شعيب، عن مكتب البزيع وشركاهم.

علما أنه تم إخطار وإحاطة وزارة التجارة والصناعة (إدارة الشركات المساهمة) بموعد اجتماع الجمعية العامة العادية، وبعد الإعلان عن توافر النصاب القانوني لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية، افتتح وليد جابر حديد (رئيس الجمعية) جلسة الاجتماع مرحبا بالحضور، ثم تمت مناقشة بنود جدول الأعمال.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2026/12/31 والمصادقة عليها بالإجماع، كما تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه بالإجماع. ووافقت الجمعية العمومية للشركة على توصية مجلس الإدارة بالإجماع بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 45٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع 45 فلسا لكل سهم)، بمبلغ إجمالي وقدره 8,13 ملايين دينار عن الأسهم القائمة (بدون أسهم الخزينة) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وتستحق هذه الأرباح النقدية للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنهاية يوم الاستحقاق والمحدد له بتاريخ 2026/02/22، على أن يتم توزيع هذه الأرباح بتاريخ 2026/02/24، وتفويض مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في تعديل الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيده قبل 8 أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق.

وخلال الاجتماع، تمت تلاوة كل من تقرير الحوكمة والمتضمن جدول بإجمالي المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقرير لجنة التدقيق وإدارة المخاطر عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليهما بالإجماع، كما تمت مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه بالإجماع.

واستعرض الاجتماع تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وتم التصديق عليه بالإجماع، كما تمت الموافقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة في الدخول في تعاملات مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية التي تنتهي في 2026/12/31 وما بعدها وحتى تاريخ عقد الجمعية العامة للشركة للنظر في البيانات المالية للشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 2026/12/31.

وأيضا استعرض رئيس الجمعية المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية، حيث تبين وجود مخالفة واحدة صادرة عن هيئة أسواق المال، بموجب قرار مجلس التأديب رقم (16) لسنة 2025 بتاريخ 7 يوليو 2025 والذي تم تلاوته على الحاضرين، حيث تم التعامل مع تلك المخالفة وفق الإجراءات النظامية المعتمدة. كما تمت مناقشة الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الشركة لضمان عدم تكرار هذه المخالفة مستقبلا.

بنهاية يناير الماضي وفقاً لبيانات «المركزي»

10,71 مليارات دينار احتياطي النقد الأجنبي في البلاد

علاء مجيد

كشفت أحدث نشرة شهرية، صادرة عن بنك الكويت المركزي، إلى أن رصيد احتياطي النقد الأجنبي للبلاد بلغ بنهاية يناير الماضي مستوى 10,71 مليارات دينار، مقارنة بـ 10,83 مليارات دينار في نهاية شهر ديسمبر بتراجع نسبته 1,06٪، بما قيمته 115,5 مليون دينار، وعلى أساس سنوي، تراجع احتياطي النقد الأجنبي 13٪ وبقيمة 1,6 مليار دينار مقارنة بـ 12,31 مليار دينار في يناير 2025. ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

وأشارت البيانات إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة جميع السنوات السابقة الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وبقيمة دفترية لتلك الكمية من الذهب بلغت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

ووفقا للنشرة الشهرية، فقد تراجع إجمالي موجودات البنك خلال شهر يناير الماضي، ليصل إلى مستوى 11,01 مليار دينار مقارنة بـ 11,12 مليار دينار في شهر ديسمبر بانخفاض نسبته 1٪، بما قيمته 110,6 ملايين دينار. وأشارت البيانات إلى ارتفاع الموجودات الأخرى خلال الشهر الماضي بقيمة 5 ملايين دينار وبنسبة 1,9٪ لتصل إلى مستويات 263,6 مليون دينار مقارنة بـ 258,6 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي. وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

وأظهرت البيانات أن رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر يناير 2026 لم يتغير عن شهر ديسمبر الماضي مسجلا مستويات 120 مليون دينار. فيما تراجعت حسابات وودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» خلال يناير الماضي، بنسبة 3٪ وبقيمة 146,7 مليون دينار، لتصل إلى 4,7 مليارات دينار بنهاية يناير الماضي، مقارنة بـ 4,84 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025.

ارتفاع جماعي للأسهم المنضمة حديثاً إلى قائمة السوق الأول أمس

«رئيسي 50» يقفز بالبورصة.. و384 مليون دينار مكاسب سوقية

76٪ من الأسهم المدرجة ارتفعت أسعارها.. و10 قطاعات قادت السوق للمكاسب

شريف حمدي

أظهرت مجريات حركة التداول أمس في بورصة الكويت ان المجاميع الاستثمارية عادت إلى استهداف الفرص الواعدة بأسهم السوق الرئيسي وخاصة المدرجة ضمن مكونات «رئيسي 50» الذي حقق ارتفاعا لافتا بنسبة 2,38٪ بمكاسب 205,2 نقطة.

واستحوذ سوق رئيسي 50 على سيولة تقدر بـ19,1 مليون دينار تمثل 29٪ من الإجمالي البالغ 65,9 مليون دينار، وتشكل 90,5٪ من سيولة السوق الرئيسي ككل.

وكان لافتا أمس، عودة النشاط للسوق الرئيسي بشكل عام، والتي اعادت إلى الأذهان فترة توهج الاسهم المتوسطة والصغيرة خلال العام الماضي وكانت سببا رئيسيا في المكاسب القياسية المحققة على مدار عام 2025 على جميع المسارات.

وبالتزامن مع عودة النشاط للسوق الرئيسي وخاصة أعلى 50 شركة ينطوي عليها، شهدت جلسة أمس بدء تطبيق المراجعة السنوية لعام 2026 والتي نتج عنها ارتفاع عدد أسهم السوق الأول إلى 38 شركة بإضافة 4 شركات ضمن قوامه، وكان لافتا ان الأسهم الـ4 حققت ارتفاعات سعرية متفاوتة بنهاية أول جلسة تداول لها بعد ترقيتها لسوق النخبة، إذ ارتفعت القيم السعرية لأسهم ايفا بـ2,4٪، والمشتركة بـ0,77٪، وع. متحدة بـ1,7٪، إضافة إلى أولي وقود بـ3,4٪.

وبنهاية جلسة أمس بلغت القيمة الرأسمالية للسوق الأول 43,96 مليار دينار تشكل 84٪ من إجمالي القيمة البالغة 52,29 مليار دينار بعد ارتفاعها أمس بـ384 مليون دينار بنسبة ارتفاع 0,7٪ مقابل 51,91 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

وشهدت سيولة أمس ارتفاعا محدودا بنسبة 2,6٪ بمحصلة 65,9 مليون دينار مقابل 64,2 مليون دينار الخميس الماضي، وجاء بصدارة قائمة الأكثر تداولا من حيث القيمة أسهم الخليج بـ5,3 ملايين دينار، وبيت التمويل بـ4,9 ملايين دينار، وأرزان بـ4,2 ملايين دينار.

وعلى مستوى أحجام التداول، ارتفعت النسبة أمس 33٪ بتداول 274 مليون سهم مقابل 205 ملايين سهم نهاية الأسبوع الماضي، وكان سهم الأولى الأكثر تداولا بـ21,7 مليون سهم، تلاه م. اعمال بـ20,6 مليون سهم.

وقاد السوق للمكاسب أمس 10 قطاعات تصدرها تكنولوجيا بـ2,6٪، ومن ثم أنهت جلسة أمس تعاملاتها على مكاسب سعرية لـ106 أسهم تشكل 76٪ من الأسهم المدرجة بالبورصة، مقابل تراجعها لـ16 سهما، فيما استقرت قيم 9 أسهم دون تغيير.

وعلى مستوى المؤشرات، ارتفع السوق الأول بنسبة 0,69٪ بإضافة 64,2 نقطة ليصل إلى 9330 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ0,98٪ بمكاسب 79,8 نقطة ليصل إلى 8189 نقطة، وارتفع مؤشر رئيسي 50 أمس بنحو 205 نقطة بنسبة 2,38٪ ليصل إلى 8825 نقطة، ليرتفع بذلك المؤشر العام بنسبة 0,74٪ بمكاسب 64,3 نقطة ليصل إلى 8756 نقطة.

مع تراجع زخم سوق العمل الأميركي واستعادة الدولار لقوته

«الوطني»: البنوك المركزية تتبنى نهجاً حذراً

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسواق العالمية شهدت أداء متباينا خلال الأسبوع الماضي، مع تصاعد نبرة الحذر، في ظل صدور بيانات أميركية تعكس تباطؤ الزخم الاقتصادي للمؤشرات الأساسية على الرغم من وجود بعض المظاهر الدالة على المرونة.

ولفت التقرير إلى أن نشاط القطاع الصناعي الأميركي عاد للتوسع للمرة الأولى خلال عام بدعم من تزايد الطلبات بعد فترة العطلات، فيما واصل قطاع الخدمات تسجيل نمو قوي يعد الأفضل على مدى فترتين متتاليتين منذ أواخر 2024، مستفيدا من قوة النشاط التجاري، على الرغم من ضعف الطلبيات الجديدة، وتراجع الصادرات، وتباطؤ التوظيف، واستمرار ضغوط التكاليف.

وظلت إشارات سوق العمل تشير للتباطؤ، إذ تراجعت فرص العمل لأدنى مستوياتها منذ أكثر من 5 أعوام، وسجل التوظيف في القطاع الخاص نموا هامشيا في يناير، بينما ارتفعت طلبات إعانة البطالة نتيجة للاضطرابات المرتبطة بالأحوال الجوية، ما يعزز بيئة «لا توظيف ولا تسريح» التي مايزال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي يصفونها بأنها حالة استقرار أكثر منها تدهورا.

من جانبها، تبنت البنوك المركزية العالمية نهجا حذرا، حيث أبقى كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير مع التشديد على الاعتماد على البيانات، والإشارة إلى مخاطر تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة.

وعلى صعيد الأسواق، ارتفع الدولار الأميركي خلال الأسبوع، ما فرض ضغوطا على العملات الرئيسية بما في ذلك اليورو والجنيه الإسترليني، في حين قفز الذهب مدفوعا بالطلب على أصول الملاذ الآمن، وشهدت الأسهم الأميركية نشاطا متباينا وسط المخاوف تجاه النمو وحالة عدم اليقين بشأن السياسات.

وأشار تقرير البنك الوطني إلى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقع حزمة إنفاق بقيمة 1,2 تريليون دولار، في إجراء ينهي بدوره الإغلاق الجزئي للحكومة الذي بدأ خلال عطلة نهاية الأسبوع، وذلك بعد إقرار مجلس النواب لحزمة الميزانية بفارق ضئيل وموافقة مجلس الشيوخ عليها في وقت سابق. ويقضي الإجراء بتمويل معظم الوكالات الفيدرالية حتى شهر سبتمبر، في حين حصلت وزارة الأمن الداخلي على تمديد لمدة أسبوعين فقط نتيجة للخلافات المتعلقة بسياسات تنفيذ قوانين الهجرة.

باقي التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw